

بيان مشترك من أجل سيادة المسلم والسلام وإيقاف كل اشكال العنف في سورية بمناسبة اليوم العالمي للتسامح

استقبلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية اليوم الدولي للتسامح مع مناصري ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان. وأنصار المسلم والحرية ضد الحرب والعنف والتعصب وثقافة الغاء المآثر وتهميشه وتدمير المختلف، وتحييها بمناسبة في وجه استمرار الانتهاكات الجسيمة والاعتداءات الصريحة والمستترة على حقوق الإنسان الفردية والجماعية، وسياسات التمييز ضد المرأة والمطفل وضد الاقليات .

هذا اليوم الذي اعتمده الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة المجتمعة في باريس في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام في الفترة 10/12 الى 1611 من عام 1995. وفي عام 1996 دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الاعضاء وفق القرار رقم 51 لسنة 96 إلى الاحتفال باليوم العالمي للتسامح في 16 تشرين الثاني من كل عام وذلك من خلال القيام بأنشطة تؤكد أهمية التسامح بين البشر. جاء القرار في أعقاب إعلان الجمعية العامة عام 1993 بأن يكون عام 1996 هو عام الأمم المتحدة للتسامح وقد اختير هذا العام بناء على مبادرة من المؤتمر العام لليونسكو في 16 تشرين الثاني لإعلان خطة عمل التسامح. كما صدرت وثيقة أخرى عن مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بالالتزام الأعضاء والحكومات العمل على النهوض برفاهية الإنسان وحريةته وتقديمه في كل مكان بتشجيع الحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب باعتبار هذا اليوم من الأيام الإنسانية العالمية لحقوق الإنسان.

وتزامن هذه الذكرى هذا العام 2018 وسورية مازالت تعيش أزمة وطنية عاصفة، ترافقت مع دوامة عنف مسلح دموية، منذ اوائل عام 2011، حيث شهدت سورية احداثا كارثية أدت الى ازدياد حجم المخراب والتدمير والقتل والتشريد والى تزايد اعداد الضحايا والملاجئين والمفارين من الاماكن المتوترة، لقد أضرت الأوضاع السورية المؤلمة والدامية دمارا هائلا في البنى والممتلكات العامة والخاصة، وتفتتت المجتمعات السكانية وهدم المنازل والمحلات والمدارس والمستشفيات والأبنية الحكومية وتدمير شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي .
واسقط الآلاف من القتلى والجرحى، وأدى الى نزوح وفرار ولجوء أكثر من ستة ملايين شخص تركوا منازلهم، من بينهم أكثر من مليوني لاجئ فروا الى بلدان مجاورة، إضافة الى الآلاف المعتقلين والمختفين قسريا.

وبمناسبة اليوم العالمي للتسامح هذا العام ، مازلنا نعتقد بضرورة وأهمية سيادة ثقافة التسامح. في وطننا الحبيب سورية، كحق إنساني وضمانة أساسية تسمح بإشاعة المناخات الضرورية من أجل ممارسة كافة

حقوق

الإنسان الأخرى، حيث أنه في جوهر ثقافة التسامح تكمن مجموعة من القيم تعتمد في جوهرها على جميع الممارسات وأنماط السلوك التي تؤسس لعلاقات المواطنة والتسامح والملائمة ضمن البلد الواحد، وتتأسس لعلاقات متوازنة وسلمية يسودها الاحترام المتبادل، بين البلدان والشعوب.

ونتيجة للتشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل .
ونطالبهم بالعمل الجدي والسريع من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية، و
إننا نتوجه
إلى جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من أجل العمل على:

1. العمل الجاد بشكل جاد وفعلي من أجل سيادة الحل السياسي السلمي، ومن أجل الدوقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم على الأراضي السورية، أيًا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين أيًا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المجهولي المصير.

4. تعزيز دور المرأة في المجتمع والأيمان المطلق في اعلاء المشاركة السياسية لها في المجتمع، وذلك من خلال ممارستها لحقها الطبيعي ومساواتها الإنسانية.

5. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحيدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

6. تعزيز ونشر ثقافة العدالة والقانون والحقوق المدنية والسعي الجدي لتكريس سيادة القانون والمساواة والعدالة لممارسة الحقوق المدنية في المجتمع، والعمل من أجل تفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة على أساس المشاركة الواسعة في العملية السياسية.

7. ترويج وتكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية وتفعيلهما ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان والتعرف على الحقوق والواجبات وعلاقة المحاكم والمحكوم، وبما يساهم فعليا بوحدة المجتمع وصيانتته وتقدمه

8. العمل من اجل تحقيق للعدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

ب
، كونها المسبل الأساسية التي تفتح
الطرق
السيمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية، مما يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات
، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين.
والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات الى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين الى المحاكم الوطنية والدولية.

9. دعم المخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والمتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها
وضمن مشاركتها السياسية
بشكل متساو

10. ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانته من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.

11. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

12. دعم المخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة ما بعد الحرب وبناء السلام ومن اجل تعزيزه، وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والمتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب اخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها
وضمن مشاركتها السياسية
بشكل متساو

13. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريتهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 17112018

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة :

1. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

2. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

3. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

4. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

6. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

7. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكة.

8. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.

9. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي.

10. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)

11. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

12. الشبكة السورية للمدربين على حقوق الإنسان.

13. الفريق الوطني السوري الخاص بالمراقبة على الانتخابات.

14. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57 هيئة نسوية سورية و60 شخصية نسائية مستقلة سورية).

15. الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الإنسان (وتضم 91 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية).

